ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

The Problem of Reform in Contemporary Morocco

Sarab Jabbar Khorsheed

Al-Mustansiriya University\College of Arts

* *Corresponding author: E-mail* : Sarab_jabar@yahoo.co.uk

***Keywords*:**
Problem
Movement
Reform
Modernity
Morocco

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 1 Sept 2024
Received in revised form 25 Nov 2024
Accepted 2 Dec 2024
Final Proofreading 2 Mar 2025
Available online 3 Mar 2025
E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

Morocco has experienced numerous reform dynamics following two historical defeats, leading to various transformations across political, economic, social, and cultural spheres. The persistent inquiry throughout this period has been: "What is the pathway to achieving reform?" Nonetheless, the inquiry into reform was marked by its extensive scope, particularly its receptiveness to many concerns, with the paramount concern being human rights, which has seen significant momentum and prominence. In this context, reformist movements have significantly contributed to advancements in human rights. Considering the contributions of intellectual elites in establishing, critiquing, and evaluating the reform discourse in Morocco, alongside the participation of civil society organizations in shaping reform visions and influencing their trajectories, it can be asserted that there exists a cohesive foundation in the perspectives of intellectual elites and civil organizations. This study aimed to elucidate the key intellectual circumstances and civic practices that influenced the reform movement in modern Morocco by meticulously recording and examining these concerns.

© 2024 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://doi.org/10.25130/jtuh.32.3.8.2025.4

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

إشكالية الإصلاح في المغرب المعاصر

سراب جبار خورشيد/ الجامعة المستنصرية \ كلية الاداب

الخلاصة:

عرف المغرب ديناميات إصلاحية عدة بعد هزيمتي منذ قرون إلى يومنا هذا، إذ برزت تحولات عديدة على مستويات مختلفة: سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وكان السؤال الذي ظل مطروحا طيلة هذه المدة هو: " ما السبيل إلى تحقيق الإصلاح؟"، غير أن سؤال الإصلاح هذا، اتسم بطابع شمولي، وذلك من خلال انفتاحه على قضايا عدة، يبقى أهمها قضية حقوق الإنسان التي عرفت زخما كبيرا وحضورا مهما. وفي هذا السياق، شكلت التيارات الإصلاحية مساهما أساسيا في حركة الإصلاح المحققة في مجالات حقوق الإنسان، فانطلاقا من إسهامات النخب الفكرية المتمثلة في تأسيس ونقد ومراجعة

الخطاب الاصلاحي بالمغرب، إلى انخراط منظمات المجتمع المدني في بلورة تصورات حول الإصلاح والتأثير في مساراته، يمكن القول بأن هناك أساس تكاملي في اتجاهات النخب الفكرية والمنظمات المدنية، ، ولعل هذا ما سعى إليه هذا البحث على وجه الخصوص من خلال التفصيل والتدقيق في هذه القضايا من أجل توضيح أهم الشروط الفكرية والممارسات المدنية التي تحكمت في حركة الإصلاح بالمغرب المعاصر.

الكلمات المفتاحية: إشكالية، حركة، اصلاح، حداثة، مغرب، معاصر

المقدمة

تعود فكرة الإصلاح إلى القرن الثامن عشر اذ فرضتها آنذاك القوى الأوربية على الدول المتأخرة بهدف استخلاص الديون عبر مراقبة الموانئ والتجارة ثم اتخذت حجة فيما بعد لفرض الاستعمار المباشر.

كان النموذج الأول لفكرة الإصلاح هو مقولة "الإصلاحات" التي التزمت الدولة العثمانية القيام بها، والتي تردد صداها في كل العالم العربي ومن بينه المغرب.

غير أن مصطلح الإصلاح في ذلك الأفق الوطني لم يكن سوى التطوير، والتنظيم، والإنجاز في أفق عملي غير واضح المعالم في أسسه النظرية، في حين أن الإصلاح في التصور الأوربي كان يندرج في مدلول التحديث والحداثة وإن كان في سياق الهيمنة الاستعمارية. فعلى الرغم من هذا التداول الواسع لمصطلح الإصلاح، وهو التداول الرائج إلى اليوم في إطار الخطة الأمريكية لفرض "الإصلاحات الديمقراطية" في العالم العربي، فإن خلفيته الفكرية تتباين بحسب الأطراف والسياقات والفترات التاريخية.

تناول البحث خمسة محاور، وضح المحور الأول مفهوم الإصلاح والتحديث، وتضمن المحور الثاني حركة الإصلاح والتحديث في المغرب العربي وتم اخذ نموذج هو المغرب الاقصى في المحور الثالث، وفي المحور الرابع تم توضيح اهم الإصلاحات في عهد الملك الحسن الثاني، تبعه المحور الأخير في تكملة الإصلاح في عهد ابنه الملك محمد السادس، وختم البحث بعرض ابرز النتائج التي تم التوصل اليها.

المحور الأول :ماهية الإصلاح والتحديث

١- مفهوم الحداثة والتحديث

ظهرت الحداثة في أوربا مع النهضة التي قامت على أكتاف الحضارتين اليونانية والرومانية مع الاطلاع على الفكر العربي عن طريق الترجمة والاحتكاك بالعرب عن طريق الحروب الصليبية وطرق التجارة والأندلس وبعض مرافئ إيطاليا كصقلية. وقد تجسدت الحداثة الأوربية

إثـر انطـلاق الاكتشـافات الجغرافيـة واكتشـاف أمريكـا واختـراع الطباعـة وانـدلاع الثـورتين: الفرنسـية والأمريكيـة وتطـور الفلسـفة وظهـور النظريـة النسـبية وتطـور الرأسـمالية الغربيـة مـع تطـور الثـورة الصـناعية والتقنيـة. كمـا ظهـرت الدولـة الحديثـة وحقـوق الإنسـان والطبقـة البورجوازيـة التـي سـاهمت فـي تطـوير المجتمـع الغربـي وتحـديث وسـائل الإنتـاج والاسـتغلال الاقتصـادي والطبيعـي، وانتشـار الفكـر الليبرالـي القـائم علـى الحريـة والفرديـة وخلـق الثـروة بقصـد تنميـة المجتمـع. وقـد آلـت الحداثـة بـالغرب إلـى نهـج سياسـة إمبرياليـة قائمـة علـى الغـزو والتوسـع فـي معظـم أنحـاء العـالم لنشـر الحضـارة الغربيـة الجديـدة مقابـل اسـتغلال الشـعوب الضـعيفة واسـتنزاف ثرواتهـا لصـالح شـعوبها المترفـة. فقـد كـان الأوربـي فـي إفريقيـا علـى سـبيل المثـال يقـدم للأفارقـة الصليب والإنجيل وكان يأخذ منهم ثرواتهم . (الكيالي واخرون، ١٩٩٠،ص١٢٣)

ويشير مفهوم التحديث إلى الصيرورة في وجهها الدينامي بينما يشير مفهوم الحداثة إلى الحالة في صورتها النموذجية الافتراضية. وعليه فالحداثة إبداع واكتشاف والاستفادة من الماضي وتجاوزه نحو آفاق مستقبلية أساسها العمل واستغلال الطبيعة والتحكم فيها واستخدام العقل والفكر. وتتسم الحداثة بخصائص عدة يمكن إجمالها في ما يلي: (جميل حمداوي، https://www.aljabriabed.net/n81_03hamdaoui.(1).htm

-الإيمان بالعالم الطبيعي بأنه العالم الحقيقي أو على الأقل العالم الذي يجب أن نهتم به.

- الإيمان بالإنسان بأنه أهم كائن في الوجود وهو مقياس الأشياء كلها.

-الإيمان بالعقل لأن به يتميز الإنسان، وهو مصدر الإنسان الذي به حقق تفرده وتفوقه.

-الإيمان بالروابط الإنسانية كونها أساس لبناء المجتمعات.

وهناك من يحدد مقومات أخرى للحداثة ويحصرها في: (قسنطين زوريق، ١٩٩٦،ص١٠)

-العلمانية

- العقلانية

-اعتماد العلم ومناهجه

-الإيمان بفكرة التقدم

- الحرية الفردية

-الديمقراطية

-احترام حقوق الإنسان

ولقـد انتشـرت الحداثـة الأوربيـة شـرقا وغربـا عبـر الاسـتعمار والاسـتيطان والتوسـع الإمبريـالي والبحث عن الأسواق التجارية والاكتشافات الجغرافية والعلمية.

٢- امـا **الاصـلاح** لفظـا تفيـد جلـب المنفعـة والخيـر. والصـلاح، ضـد الفسـاد، وهـو كـل سـلوك تسـتقيم

بـه الحـال علـى مـا يـدعو إليـه الشـرع والعقـل، وتتحقـق بـه المصـلحة. والإصـلاح مظهـر مـن مظـاهر الـوعي بالـذات، حـين تواجـه واقعـا مترديـا وتريـد إصـلاحه وتطـويره. وشـهد تـاريخ الإسـلام، عبـر تحولاتـه وامتداداتـه، حركـات إصـلاحية لـدعم الحضـارة الإسـلامية، وتوجيههـا الوجهـة الصـحيحة. فـارتبط مفهـوم الإصـلاح بـالتغيير والتجديـد والـدخول إلـى معتـرك الحضـارة الحديثـة بالصـدام مـع الغرب. (فتحي التريكي، ٢٠٠٣،ص٢١٥)

وقـد لاقـت مقاومـة الفقهـاء والفئـات التقليديـة لـبعض مظـاهر الاصـلاح إذ إن العديـد مـنهم لـم يستوعبوا مضمون بعض الأفكار الحديثة التي روجها الأوربيون كفكرة الحرية مثلا.

كمـا اسـتخدم الإصـلاح بمعنـى آخـر وفـي أفـق آخـر مـع النخبـة التقليديـة المحافظـة التـي دعـت إلـى إصـلاح أحـوال النـاس بمـا يتفـق مـع حيـاة السـلف الصـالح، وإلـى تقنيـة الحيـاة العصـرية مـن المسـتحدثات والبـدع. فـنحن هنـا أمـام إصـلاح لكنـه إصـلاح مضـاد أو معكـوس، نـاهض التطـور ودعا إلى العودة إلى الوراء. (محمد النية،https://www.hespress.com)

المحور الثاني :حركة الإصلاح والتحديث في المغرب العربي

يوجـد فـي المنطقـة المغاربيـة قطـب أساسـي مـن أقطـاب التحـديث فـي العـالم العربـي بعـد اسـطنبول والقـاهرة، وهـي تـونس التـي كانـت المبـادرة فـي عمليـة الإصـلاح والتحـديث، وكـان لهـا الدور الكبير في التأثير بالمنطقة، وبخاصة المغرب والجزائر.(الهرماسي،١٩٩٢،ص٦٧)

لـم تكـن الإصـلاحات التـي بوشـرت فـي تـونس بمعـزل عـن الإصـلاحات التـي بـدأت فـي اسـطنبول والقـاهرة. فقـد كـان التفاعـل حاضـراً بقـوة بيـن هـذه المراكـز مـن خـلال عمليـة الإصـلاح. بـدأت عمليـة الإصـلاح فـي مصـر علـى عهـد محمـد علـي، وإصـلاحات ابنـه إبـراهيم باشـا فـي الشـام. وفـي تـونس علـى عهـد البايـات المصـلحين (أحمـد بـاي، ومحمد بـاي، والصـادق بـاي)، وبـدأ الإصـلاح فـي اسـطنبول مـع الإعـلان عـن ميثـاقين رئيسـيين: ميثـاق خـط شـريف كلخانـة الصـادر عـام ١٨٣٩، وميثـاق خـط همـايون الصـادر عـام ١٨٥٦، بمثابـة انتشـار للإصـلاح فـي أطـراف الإمبراطوريـة، وبخاصـة فـي تـونس، مـن خـلال قيـام البايـات بإصـلاح الجـيش، وافتتـاح المدرسـة العسـكرية فـي بـاردو عـام ١٨٤٠، اقتـداء بمثيلاتهـا فـي مصـر (مدرسـة الخيالـة والمشـاة)، والتركيـة (مدرسـة العلـوم العسـكرية). وقـد تـزامن مـع تحـديث الجـيش جهـود التصـنيع ولاسـيما الصـناعات المرتبطـة بالميدان العسكري، مصنع للبارود، وفرن للسباكة، ومصنع للنسيج. (مورو، ٢٠١٤، ص٤١)

فـي تلـك الظـروف بـدأت تصـل بعـض الأفكـار التحديثيـة الغربيـة إلـى تـونس والأقطـار المغاربيـة، عـن طريـق الصـحافة منـذ منتصـف القـرن التاسـع عشـر، ومـن بينهـا صـحيفة (وقـائع مصـرية) مـن تحريـر رفاعـة الطهطـاوي. و(حديقـة الأخبـار) البيروتيـة مـن تحريـر خليـل الخـوري، ثـم (الجوائـب)

التي كان يصدرها فارس الشدياق من اسطنبول. والتي تزامنت مع انتشار حركة إصلاحية في تونس مع الإعلان عن دستور عام ١٨٦١ والذي يضمن الأمن الكامل للأشخاص، والممتلكات، وشرف كل سكان المملكة، بصرف النظر عن ديانتهم، وجنسيتهم، وعرقهم. وصدور كتاب خير الدين التونسي عام ١٨٦٧م "أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك" تحدث فيه عن كل الدول الاوربية وأسلوب معيشتها واحوالها وصناعاتها وغيرها.(مورو،ص٣٨)

فإنّ دستور تونس اسهم بدوره في إيجاد ديناميكية ثقافية، تتمثل في ظهور مصلحين ينادون بتحديث الدولة والمجتمع، نذكر من بينهم خير الدين التونسي ومحمد قبابو الذي كان شاعراً وأستاذاً للدراسات القرآنية، طرح في عام ١٨٥٠ فكرة مفادها أنّ العلم الأوروبي هو أساس قوة الغرب، فيما شدد على أنّ هذا العلم ليس بممنوع على المؤمنين. (مورو، ص٤٠)

بالنسبة إلى خير الدين التونسي يمكن عدّه العقل المدبر لعملية التحديث في تونس، على المستويين الثقافي والسياسي معاً، فعلى المستوى السياسي يعد من المقربين من أصحاب القرار، إذ تقلد مناصب عليا في الدولة، كان أهمها تعيينه وزيراً أول مكان خزندار، اذ قام بإصلاحات عدّة تمثلت في تجديد الإدارة، وكوادر تونسية ، وإعادة تنظيم القضاء، وإصلاح التعليم في جامع الزيتونة الكبير، وتأسيس المدرسة الصادقية لتعليم العلوم الحديثة، واللغات، وإنشاء مكتبة وطنية. كانت كل هذه الإصلاحات بالنسبة إليه نابعة من قناعة أنّ طريق أوروبا هي طريق التقدم والمدنية بالنسبة إلى البلدان الإسلامية، الأمر الذي يقتضي الاقتباس من أفكاره ومؤسساته، لأنّ أسباب تمدنه وتقدمه تكمن في دور المجتمع المدني، ودور مؤسسات الدولة الليبيرالية وسيادة القانون. (مورو، ص٤٤)

اما عن حركة الإصلاح في الجزائر، كان الشغل الشاغل بالنسبة إلى الإصلاحيين الجزائريين، هو الحفاظ على عروبة بلدهم والتأكيد على الوجود التاريخي للجزائر بوصفها أمّة، ففي نظرهم، من يقبل بالسلطة المباشرة للقانون المدني الفرنسي (مسألة التجنيس) معناه التخلي عن انتمائهم إلى جماعة المؤمنين، وبالتالي فهم يتبرؤون من الشريعة الربانية، وهذا بمثابة إعلان عن الردّة، والدعوة إلى التشبث بالانتماء إلى الوطن، وعدم التنكر للأصول والانسياق وراء التجنيس الفرنسي. (مورو، ص٢٢٨)

ومع ذلك فالجيل الأول للإصلاحيين أي جيل ما قبل الحرب العالمية الأولى، ارتبط كله بالتزام مهني مع الدولة، وهم من أصول حضرية، ينتمون إلى الأعيان، وكلهم نتاج المدرسة الكولونيالية(هي مرادف لكلمة الاستعمار ومعناها ممارسة او سياسة للسيطرة على اشخاص او شعب او بلد عبر انشاء المستعمرات) إنهم من أنجال القادة، والتراجمة العسكريين أو الموظفين العاملين في الإدارة الكولونيالية، ومن أمثال هؤلاء: المفتي محمد بن كندورة،

ومصطفى كمال، الإمام بالمسجد الذي يوجد به ضريح عبد الرحمن الثعالبي، الذي قال عنه جاك بيرك إنه كان "عقلاً جدّ متفتح". (مورو، ص٢٣١)

المحور الثالث: حركة الإصلاح في المغرب الأقصى حتى عام ١٩٦١

إن السياق التاريخي لفكرة الإصلاح بالمغرب لم تكن ثمرة تطور داخلي عرفه المجتمع المغربي في كل نواحي الحياة، بل إن مشروع الإصلاح لم يكن ضمن اهتمامات النخبة السياسية والثقافية إلا بعد الاصطدام بالأجنبي و الإحساس بالضعف أمام الآخر(ألاوربي) القوي عسكريا وسياسيا اقتصاديا وثقافيا، وذلك على عكس التجربة الأوربية في التحديث والإصلاح، التي كانت نتاج تفاعل داخلي شهدته المجتمعات الأوربية منذ بداية التاريخ الأوربي الحديث. (بلقزيز، ٢٠١٨، ص٦٧)

طرح موضوع الإصلاح في المغرب المعاصر بعد الإصطدام بأوربا عن طريق حدثين كان لهما أثر في نفوس المغاربة: الاول احتلال فرنسا للجزائر عام ١٨٣٠، والثاني هزيمة المغرب أمام فرنسا في معركة إيسلي عام ١٨٤٤، إذ طرح سؤال الذات لدى المغاربة، قيادة سياسية ونخبة مثقفة ، وبدأ الجميع يبحث عن سبل إنقاد البلاد وحمايتها من المؤامرات التي تحيكها ضدها القوى الإستعمارية، ذلك الموقف عبر عنه علال الفاسي بقوله:"وقد انتبه المغاربة منذ هزيمة إيسلي الى أن الأنظمة العتيقة في الجيش وفي الدولة لم تعد مجدية إزاء التقدم الأوربي الحديث، وتكون في نفوس القادة شعورهم بالحاجة الى التجديد وانتحال وسائل النهوض... وصارت في البلاد ثورة الألم من الهزيمة..."ودعا عدد من العلماء الى إصلاح الأوضاع السياسية والإقتصادية. (محمد النية، https://www.hespress.com)

وقد كان من العلماء الذين نادوا بضرورة إصلاح أوضاع المغرب والإستفادة من منجزات الحضارة الأوربية الحديثة العالم"العربي المشرفي" و الشيخ "ابراهيم التادلي" والعالم "محمد الكردودي الفاسي"،فقد نوه المشرفي بالمبتكرات الأوربية وأكد أن فيها مصلحة للمسلمين، ونادى التادلي بتعليم اللغات الأجنبية الحية، أما الكردودي فقد ألف رسالة بعنوان" كشف الغمة ببيان أن حرب النظام حق على هذه الأمة" أكد فيها على ضرورة إصلاح النظام السياسي المغربي. (https://afkaar.center/)

وبغض النظر عن سياق بروز فكرة الإصلاح بالمغرب المعاصر، فإن تصاعد النداءات والدعوات بهذا الشأن جعل السلطات المخزنية [١٦] تقوم بجملة من المبادرات الإصلاحية كان أهمها في عهد السلطانين محمد بن عبد الرحمن "محمد الرابع"(١٨٥٩-١٨٧٣) والحسن الأول(١٨٧٣-١٨٩٤) وشملت مجالات عديدة. شمل هذا المشروع الإصلاحي بالأساس إدارة

الدولة والجيش، إضافة الى تدابير لإصلاح الإقتصاد والمالية والتعليم ابرزها: (روي، ١٩٩٨،ص٢٠٩)

-الإصلاح الإداري: إذ أصبحت الوزارة على شكل ديوان حكومي بالمعنى الحديث، اذ تشكل مجلس وزراء مسؤول أمام السلطان، ومكون أساسا من الصدر الأعظم(الوزير الأول)، وزير البحر(وزير الخارجية)، العلاف الكبير(وزير الدفاع)،وزير الشكايات(وزير العدل)، أمين الأمناء(وزير المالية). وإقليميا عمل السلطان الحسن الأول على تعميم الهيكل الإداري لكل المغرب وملء الفراغ الإداري فيها.

- الإصلاح العسكري: تضمن ذلك الإصلاح إحياء الأسطول البحري وتكوين جيش نظامي متخصص في الحرب يتقاضى رواتب شهرية، ، واستقدم السلطان الحسن الأول أجانب لتدريب الجنود على استعمال الأسلحة العصرية المستوردة، كما تم انشاء معامل لصناعة السلاح بمراكش وفاس، وكذلك نشطت البعثات الطلابية الى الخارج، على الرغم من أن عددا منها اهتم بمجالات مدنية، وبعد إتمام الطلاب دراستهم وعودتهم الى المغرب كان يتم إبعادهم عن السلطة ومراكز النفوذ وتم إلحاقهم بمجالات ليست لها علاقة بمؤهلاتهم العلمية أو تدريب الجيش.

-الإصلاح الإقتصادي: تركز أساسا بشأن إنشاء عدد من المصانع مثل معمل لصناعة السكر وآخر لصناعة القطن بمراكش في عهد السلطان محمد الرابع باستثمار مباشر من الدولة، في الوقت الذي كان فيه العالم الرأسمالي يشهد تحولات تقنية وعلمية واقتصادية كبرى بفضل جهود واستثمارات فئات اجتماعية فاعلة ونشطة. (https://www.habous.gov.ma/daouat-alhaq/item/2227)

- الإصلاح المالي: تضمن تجديد العملة المغربية وإصلاح الجمارك والنظام الجبائي من خلال سن ضريبة "الترتيب" التي أرادها أن تعوض كل الجبايات القديمة وتعمم على كل المناطق و القبائل والفئات الإجتماعية بمن فيهم المحميون، لكن هذا الإصلاح لم يطبق بفعل معارضة العلماء(عدّوا الضريبة مخالفة للشرع) ورفض المستفيدون من النظام الجبائي القديم.

-الإصلاح التعليمي: أهم الإصلاحات التي عرفها هذا المجال البعثات الطلابية السابقة الذكر، والإهتمام بإدخال تدريس بعض العلوم من رياضيات وفلك وهندسة، بفاس وطنجة ومراكش ومكناس، لكن هذه الإصلاحات التعليمية المحدودة عكست الاهتمام الضعيف بالتعليم ، وأمام تردّي الوضعية الحضارية العامة في المغرب، وأمام تطلُّع الأوربيين للاستيلاء عليه؛ كانت الحاجة تدعو إلى الدفع بعجلة الإصلاح في شتى مجالات الحياة، للخروج من التخلف، ومواجهة العصور الحديثة.(http://saidbengrad.free.fr/inv/himeur/benabderrahma.htm)

١- ابرز ملامح الإصلاح اثناء القرن التاسع عشر:

أ – المرحلة الأولى من ١٨٣٠ إلى ١٨٦٠

مع احتلال فرنسا للجزائر عام ١٨٣٠، صار على المغرب ضرورة المقاومة، ومساعدة الجزائر والتي تطوّرتْ إلى نضال عسكري ضد القوات الفرنسية، انتهت بهزيمة إيسلي عام ١٨٤٤، وبينت المعركة رغبة الأوربيين في السيطرة على المغرب الأقصى، وكانت الهزيمة منطلقا للتفكير في الإصلاح، وبداية الاحتكاك بالحضارة الأوربية. (https://machahid24.com/etudes/23719.html)

قبلها قام السلطان عبد الرحمن العلوي (١٨٢٢ – ١٨٥٩) توسيع مشاريع الاقتصاد، وتنشيط الحركة العلمية، غير أن الاقتصاد الأوربي بدأ يغزو المغرب، فتعرضت المنتجات الصناعية والحرفية للمنافسة، وفقدت العُمْلة المغربية قيمتها الحقيقية في أواسط القرن، وتميزت الحركة الإصلاحية في هذه المرحلة بالدعوة إلى تقوية الجانب العسكري، بعدّه جوهر الإصلاح، وأساس كل ازدهار أمني واقتصادي. حاول المغرب تجاوز الظروف المتردية بتطوير مصادر الثروة في البلاد، وتجديد الإرادة، وتقوية الجيش. ودعا المصلحون إلى مواجهة التغلغل الأوربي، وأُلفتْ رسائل عديدة في الحث على الجهاد، والدعوة إلى الإصلاح الجيش.(https://machahid24.com/etudes/23719.html)

ب – المرحلة الثانية من الإصلاح ١٨٦٠ – ١٨٩٠

هي مرحلة كان فيها المغرب تحت حكم كل من محمد بن عبد الرحمن (محمد الرابع ١٨٥٩ – ١٨٧٣) والحسن الأول (١٨٧٣ – ١٨٩٤)، ووضعت فيه اللبنات الأولى للإصلاح، وإن ازداد فيه الضغط الأوربي على المغرب، واشتد التنافسُ عليه، إلا أن المغرب بدأ يدخل غمار العالم الحديث.

ففي تلك المرحلة تمثلت مظاهر الإصلاح في الجوانب الآتية: (https://www.habous.gov.ma/daouat-alhaq/item/2768)

– تنظيم الجهاز الحكومي باستحداث وزارات وتنظيم الدواوين وإستحداث قنصليات.

– تطوير علاقات المغرب مع الدولة العثمانية، وتبادل المراسلات والبعثات.

– إصلاح الجيش بتغيير طريقة التجنيد، وتعليم المجندين بأوربا، واستقدام بعض المدربين الأجانب، مع شراء الأسلحة الحديثة.

– إحياء الأسطول، فقد أسس الحسن الأول قوة بحرية وعمل على تقوية الموانئ وبناء الأبراج في بعض المدن الساحلية.

- بناء المعامل الحربية بمدينة فاس ومدينة مراكش.

- تطوير عدد من الصناعات كإنشاء معمل للسكر ومعمل للقطن.
- وضع عُمْلة مغربية جديدة لا تتأثر بتقلبات العملة الأجنبية.

٢- **مظاهر اليَقَظة المغربية:** ومن مظاهر اليقظة المغربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر: (https://www.habous.gov.ma/daouat-alhaq/item/2768)

- موقف علماء المغرب من أصحاب الحمايات الأجنبية، اذ ظهرت مؤلفات عديدة تحرّم موالاة الكفار، وتقاوم الامتيازات الأجنبية.
- مناهضة الاحتلال الأوربي والدعوة إلى مواجهته.
- مع نهاية القرن التاسع عشر بدأت الأفكار الإصلاحية في المشرق تتوارد على المغرب، ولاسيما من مصر، إلا أن الضغوط الأوربية اشتدت على المغرب، فلم يتمكن من تطبيق سياسة الإصلاح. وبموت الحسن الأول عام ١٨٩٤، ازداد التنافس الدولي على بسط نفوذه وتوطيد تجارته في المغرب.

٣- الاصلاحات من عام ١٩٠٠- ١٩١٢

تميزت هذه الفترة: (احمد سوالم، https://www.albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=6519)

- حروب داخلية بسبب الوعي الشعبي.

- الضغوط الأجنبية والمديونية الخارجية.

- محاولات لوضع تنظيمات وتشريعات مغربية.

منذ عام ١٩٠٠ طُبع المغرب بالطابع الأوربي. ففي عام١٩٠٤، اتفقت فرنسا وإسبانيا على تقسيم المغرب الأقصى إلى ثلاث مناطق: منطقة فرنسية وأخرى إسبانية، والثالثة دولية وهي

طنجة. وفي عام ١٩٠٦م حضرت إحدى عشرة دولة مؤتمر الجزيرة الخضراء، كانت لها قرارات حاسمة في استعمار المغرب اقتصاديا، وجعله تحت النفوذ الفعلي لرؤوس الأموال الاحتكارية الأوربية، وبدأت فرنسا تتحين الفرصة للانقضاض على المغرب. وقد تم في مؤتمر الجزيرة الاتفاق على مساعدة السلطان على تنفيذ برامج الإصلاح، وتأسيس مصرف مركزي برأسمال دولي، وتشكيل قوة من الشرطة لحفظ الأمن الداخلي، ووضع الجمارك تحت الرقابة الدولية. أما المشروعات الاقتصادية فقد تم توزيعها بين شركات مختلف الدول، وتكلفت فرنسا بحماية حقوق جميع الدول. كانت المشاريع الأوربية تخدم المصالح الأجنبية، وتجعل من المغرب سوقا أوربية. وتقدمتْ فرنسا بمقترحات إصلاحية في المجالات العسكرية، والمالية والإدارية. وكانت المطالب الإصلاحية لفرنسا تتمثل في:

https://www.habous.gov.ma/publicationss/156)

– وضع جيش فرنسي بمنطقة الحدود الشرقية.
– جلوس مراقبين فرنسيين مع الحكام المغاربة.
– تنظيم الجيش ألمغربي تحت إشراف فرنسا.
– إحداث البنك المغربي، وأقسام الضرائب، وتنظيم أملاك المخزن، وإنشاء مكتب جَواز السفر.

وقد استُدعي مجلس الأعيان المغربي للنظر في هذه المطالب التي تقدمت بها فرنسا، فرفضها المجلس، ودعا إلى عقد مؤتمر لبحث الإصلاحات التي تتفق ومصلحة المغرب. ففي عهد السلطان عبد العزيز العلوي (١٩٠٠ – ١٩٠٧)، زاد الإنفاق في الميدان العسكري، وزاد الاعتماد على الدول الأوربية، ومع ذلك فكر في تحسين المواصلات، وإصلاح الموانئ والجمارك، وعيَّن الرواتب الثابتة لرجال الإدارة. ولتوفير مالية الدولة، قدم مشروعا في مجال تنظيم الضرائب، أطلق عليه لفظ «الترتيب» يتساوى القاطنون في المغرب في أدائه سواء أكانوا تجاراً أوربيين، أم ممن كانوا يتمتعون بالحماية الأجنبية، لكن هذه الضريبة فشلت عام ١٩٠٤. وكذلك انشئ مجلس للشورى، تُعرَضُ عليه المصالح المشتركة للأمة، ومجلس للأعيان.(https://www.habous.gov.ma/publicationss/156)

وعند مجيء السلطان عبد الحفيظ (١٩٠٧ – ١٩١٢) كان المطلوب برنامجا إصلاحيا يتجاوب مع أماني النخبة الوطنية، ويتضمن المحافظة على الاستقلال، وتخليص المغاربة من الحماية، ورفض الاستعانة بالأجانب. وكانت غايتُه إخراج المغرب من الخضوع للسياسة الأوربية، والدفع به نحو الجامعة الإسلامية. وظهرت تجمعات وطنية سرية لتنوير أذهان المغاربة، ومناهضة التغلغل الاستعماري، وأسهمت بعض الصحف الوطنية في تبليغ دعوات الإصلاح. وبعد وقع المغرب تحت الحماية الفرنسية بتاريخ ٣٠ اذار ١٩١٢،كان اتفاق الحكومتين على إقامة نظام جديد في المغرب، والبدء بالإصلاحات الإدارية والقضائية والاقتصادية والمالية

والعسكرية التي ترى فرنسا إدخالها إلى المغرب، بعد أن أنهكت البلاد بأساليبها الاستعمارية، وهيأتها للانهيار أمام جيوشها وسِلَعِها وأفكارها.(https://fanack.com/ar/morocco/history-of-morocco/morocco-encroaching-european-powers-in-the-19th-century/)

٤- الإصلاحات من ١٩١٢ – ١٩٣٤

هي فترة شهدت مقاومة الاحتلال وأجبرت المستعمرين على خوض حرب استعمارية بأحدث وسائل التدمير، فعمد الاستعمار الفرنسي إلى استنزاف خيرات المغرب، وتميزت مرحلة المقاومة، التي دامت أكثر من عشرين سنة، أدت بفرنسا الى رفع شعار الإصلاح في المغرب، وكانت إصلاحاتها خطوات لإدماج المغرب في الكيان الفرنسي، وعزله عن علاقاته الدولية، واقتسام السيادة المغربية تحقيقا لمصالح فرنسا السياسية، والإستراتيجية، والاقتصادية.
وقد أصبحت فرنسا مركزا للرأسمالية في بداية القرن العشرين، وكانت تشعر بقوة مركزها الاستراتيجي في شمال إفريقيا.
وقد أصبح المغرب تُسيِّرُه الإدارة الفرنسية المتمركزة في الإقامة العامة.
وبدأت الإصلاحات الفرنسية موجهة لاستغلال المغرب استغلالا استعماريا، وانطلقت الإصلاحات مع المارشال ليوتي (١٩١٢ – ١٩٢٥م) لاستغلال خيرات المغرب، وذلك يقتضي توفير الأمن، وتنظيم الإدارة، وبناء طرق وسكك حديدية، وإنشاء موانئ لاستيراد الآلات اللازمة، وتصدير المواد الخام، فظهرت تحسينات على مشاريع الري، وعلى نظام القروض الزراعية.
ففي مجال إصلاح التعليم، حاولت فرنسا القضاء على اللغة العربية، بإنشاء مدارس في المدن لتعليم اللغة الفرنسية لأبناء الأعيان، ومدارس قروية بالمناطق الأمازيغية تُمنع فيها اللغة العربية منعا باتا.(https://fanack.com/ar/morocco/history-of-morocco/morocco-encroaching-european-powers-in-the-19th-century/)
وكانت المحاولة الأولى لإصلاح التعليم بالقرويين عام ١٩١٤، وبالرغم من إسهام علماء القرويين في قوانين وضع القانون المنظم، إلا أن المحاولة فشلت، ولم تظهر المحاولة الثانية إلا في ٢٩ اذار عام ١٩٣١، حين أصدر السلطان محمد الخامس ظهيرا أُسس بموجبه مجلسا أعلى، يُشرف على القرويين، وسن قوانين انتخاب هيأة التدريس، وتعيين المقررات الدراسية.
وبعد مرحلة الجنرال ليوتي، زادت الجالية الفرنسية استحواذا على خيرات البلاد، وأصبحت تحتكر المناصب، وتضع نفسها محل السلطة الشرعية للبلاد، بل أصبح لهذه الجالية الحضور الفعلي عن طريق المجالس المُنتخبة على صعيد البلديات، والغُرَف التجارية والصناعية.
وبعد أن سيطرت الحماية على الأوقاف، أطلقت يد البعثات التبشيرية في طول البلاد وعرضها، وخصصت موارد لبناء الكنائس، والأديرة من ميزانية المغرب. ثم عمدت الحماية إلى التفرقة بين العرب والبربر بإصدار مرسوم عُرف بالظهير البربري سنة ١٩٣٠، حاولت به إعفاء البربر من تطبيق الشريعة الإسلامية، والتقاضي بحسب العادات والأعراف السائدة لديهم، وتدريس اللغة البربرية بدل اللغة العربية.
وفي أواسط عشرينيات القرن العشرين، نشأت الحركة الوطنية متأثرة بتمزيق وحدة الشعب

المغربي، فثارت ثائرة الشعب، والتف المغاربة حول الملك محمد الخامس (١٩٢٧ – ١٩٦١). وكان حدث الظهير البربري منطلقا لثورة الملك والشعب. هذا في مرحلة سلكت فيها الإدارة الفرنسية سياسة استيطانية هيمنت بها على شؤون البلاد.(واتربوري، ٢٠٠٤، ص٦٨)

٥- الإصلاحات من ١٩٣٤ - ١٩٥٦

ازداد استغلال خيرات المغرب في تلك المرحلة، وازداد تجاهل الروح الوطنية، وأصبحت الإدارة في أيدي المُعمرين الفرنسيين الذين أصبحوا يتحكّمون في الأراضي المغربية. ولكن تلك المرحلة طبعتها شخصية محمد الخامس التي واجهت المستعمرين الفرنسيين بحكمة حتى خرج المغرب من مأزق الحماية إلى فضاء السيادة. وتميزت المرحلة بتنامي الحس الوطني والرغبة في الإصلاح.

ففي عام ١٩٣٤م، تم الاستيلاء على التراب المغربي قاطبة، وظهر قانون إلحاق المغرب بالمستعمرات، وتبلورت الحركة الوطنية في « كتلة العمل الوطني» وإدراكاً منها لاتخاذ فرنسا من المغرب مجالا للتوسع الاقتصادي والثقافي؛ قدّمت الكتلة برنامجا للإصلاحات يكشف عن التناقض بين النظام القائم، ونص الحماية. قدمتْه في شكل مذكرة إلى محمد الخامس، وإلى السلطات الفرنسية، وتشمل المطالب الآتية: (البقاش، ١٩٩٣،ص٤٢)

– إلغاء الحكم الفرنسي المباشر، وتطبيق معاهدة الحماية نصا وروحا.

– العمل بفصل السُّلَطات.

– نزع الاختصاصات القضائية من أيدي رجال السلطة الإدارية، مع تحقيق الوحدة القضائية والإدارية للبلاد.

– إبقاء الكلمة العليا لسلطان البلاد.

– توفير الحريات الديمقراطية الأساسية، وهي حرية الصحافة والاجتماع والتنقل داخل المغرب وخارجه.

– إصلاح التعليم بتوحيده، وفتح مدارس، وإيجاد مِنَح لمتابعة الدراسة بفرنسا.

- إرجاع الأراضي التي أُغْتُصِبتْ إلى أصحابها.

عارضت الإدارة الفرنسية برنامج الإصلاحات، ثم واصلت الكتلة نشاطها تحت اسم الحركة الوطنية لتحقيق المطالب، وأدركت أن التعليم هو الخطوة الأولى نحو التقدم. فكانت المدارس تربةً لبَذْر الثقافة العربية والآراء الوطنية، ونشر الوعي بين الشباب، وكانت الإصلاحات التي تنادي بها الحركات الوطنية تتناقض مع الإصلاحات التي كانت تقوم بها إدارة الحماية. وعارض محمد الخامس، في المرحلة الأولى من نضاله المخططات الإندماجية، وصيانةً للهُوية الحضارية للمغرب، اذ ربط محمد الخامس بين ازدهار العروبة والإسلام واستقلال المغرب؛ فاعتنى في مشروعه الإصلاحي بالقرآن الكريم، والأحباس والمساجد، والتعليم الحر. وأدرك أن تعبئة الشعب لا تكون إلا بالتعليم وإعداد الأجيال، فدعا إلى محاربة الجهل والأمية والتخلف، وجعل الكتاتيب القرآنية روافد للقرويين وجامعة ابن يوسف، وشجع التعليم لمنافسة التعليم الفرنسي. (البقاش، ص٤٣)

وفي عام ١٩٤٤م عين المقيم العام« جبرييل بيو» أربع لجان عَهِد إليها وضع ما سماه (برنامج الإصلاحات) في ميادين الإدارة والتعليم والقضاء والفلاحة، قدمه للملك محمد الخامس للتوقيع، ورفض الملك التوقيع لأن الإصلاحات لا تستجيب لطموحات الشعب. وقد اتضح أن الاستقلال هو السبيل الوحيد لتحقيق الإصلاح، وأن مسألة الإصلاح قضية داخلية لا علاقة لها بالمستعمر. وقبل اقتراح هذا المنهج قدمت الأحزاب الوطنية ميثاقا تضمن أهداف الشعب، وتم تقديمه إلى الملك محمد الخامس وإلى المقيم العام. وأهم بنود هذا الميثاق: (سمير صبري، ٢٠٢٠،ص١٨٤-١٨٥)

- المطالبة بالاستقلال التام، ووحدة الأراضي المغربية.

- إقرار الملَكية الدستورية.

- التعاون بين الملك والشعب على تحرير البلاد لتحقيق الإصلاح المنشود.

وحاول المقيم العام (إربك لابون) أن يركز في برنامجه الإصلاحي على الجانب الاقتصادي، محاولا إشراك المواطنين وأصحاب رؤوس الأموال الفرنسيين، مع منح بعض الحريات العامة، لكن برنامجه رُفض.

وفي أوائل نيسان عام ١٩٤٧م، قام محمد الخامس بزيارة رسمية إلى مدينة طنجة، وألقى خطابا تاريخيا، أدخل به قضية المغرب إلى المجال الدولي، وأشار فيه إلى أهمية الجامعة العربية، وتظاهر الشعب، فارتكب الجيش الفرنسي مجزرة ذهب ضحيتها أكثر من ألفي شخص، وانطلقت الشرارة الشعبية للمطالبة بالاستقلال.

وفي عام ١٩٥٣، ساومت فرنسا الملك محمد الخامس في حقوق بلاده، ثم خلعته عن عرشه ونفته وأسرته عن بلاده.

وبعد نضال مرير، خرج المغرب من مأزق الحماية عام ١٩٥٦، فعاد الملك من منفاه، ودخل المغرب في طور جديد، انضم إلى الجامعة العربية، وإلى هيأة الأمم المتحدة، وإلى العديد من المنظمات والهيئات، وظل يعمل على دعم البناء الحضاري للمغرب سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، إلى أن توفي في ٢٦ تشرين الأول عام ١٩٦١، ثم جاء طور جديد من الإصلاح في عهد الملك الحسن الثاني. (لاندو، ١٩٧٩،ص٧٥)

المحور الرابع: الإصلاحات في عهد الملك الحسن الثاني

اكد أول دستور للمملكة المغربية عام ١٩٦٢، على أن نظام الدولة المغربية هو نظام ملكية دستورية ديمقراطية، وعلى العكس من العديد من دول المنطقة فقد منع المغرب منذ استقلاله نظام الحزب الواحد، وتأسست بعض الأحزاب التي كان دورها مقتصرا في تمثيل المواطنين دون أي إمكانية للوصول إلى السلطة فقط الملك. كما نص الفصل الثامن على أن الرجل والمرأة متساويان في التمتع بالحقوق السياسية. يحق لكل مواطن ذكرًا أو أنثى أن يكون ناخبًا إذا كان بالغًا سن الرشد ومتمتعًا بحقوقه الوطنية والسياسية. كذلك يضمن الدستور لجميع المواطنين: -حرية التجول وحرية الاستقرار بجميع أرجاء المملكة وحرية الرأي وحرية التعبير بجميع أشكاله وحرية الاجتماع، وحرية تأسيس الجمعيات وحرية الانخراط في أية منظمة نقابية وسياسية بحسب اختيارهم. لا يمكن أن يوضع حد لممارسة هذه الحريات، ولا يلقى القبض على أحد ولا يحبس ولا يعاقب إلا في الأحوال وبحسب الإجراءات المنصوص عليها في القانون. والمنزل لا تنتهك حرمته ولا تفتيش ولا تحقيق إلا طبق الشروط والإجراءات المنصوص عليها في القانون، ولا تنتهك سرية المراسلات . (لاندو، ١٩٧٩،ص١٨٢)

واحتفظت الدساتير التي تلت أول دستور في البلاد على النصوص نفسها ولم تحرز أي تقدم في مجال حقوق الإنسان سواء دستور ١٩٧٠ أو دستور ١٩٧٢، ولاسيما أن هذه الفترة التاريخية عرفت توترات على المستوى الاجتماعي والسياسي وشهدت محاولات انقلاب على السلطة

ومظاهرات احتجاجية شعبية، قابلتها اعتقالات ومحاكمات غير عادلة وعقوبات قاسية دون محاكمة بلغت حد الإعدام والاعتقال مع التعذيب القاسي مدى الحياة. وتعد هذه الفترة التاريخية أسوأ فترة في تاريخ انتهاك حقوق الإنسان بالمغرب. (الكروي، ٢٠١٧)

وفي ظل تزايد المطالب بالتعديل والإصلاح ورغبة الشعب والقيادة لإحداث نقلة نوعية في مسار الحياة السياسية المغربية، جاء دستور ١٩٩٢ وتلاه التعديل الدستوري لعام ١٩٩٦، والذي ظل محتفظًا بروح الدساتير السابقة نفسها مع وجود بعض التعديلات على مستوى الاعتراف بحقوق الإنسان وإعطاء أهمية أكبر للبرلمان الذي أصبح يتشكل من مجلس للنواب ومجلس المستشارين. ومهدت هذه التعديلات الدستورية ومجموعة من التدابير وعلى رأسها إحداث المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والتي وكلت له مهمة النهوض بحقوق الإنسان في المغرب والعمل كهيأة استشارية إلى جانب الملك لحماية حقوق الإنسان. واستحداث وزارة حقوق الإنسان لإعداد وتنفيذ سياسة الحكومة في مجال حقوق الإنسان ومراقبة احترامها والنهوض بها والمساهمة في إرساء دولة الحق والقانون عام ١٩٩٣،تم الإفراج عن معتقلي اليسار وإجازة مناقشة "ملتمس الرقابة" على الحكومة والبرلمان. وصولا لحكومة التناوب بقيادة المعارض عبد الرحمن اليوسفي عام ١٩٩٨، وهو أبرز المعارضين والمنتمين لحزب الاتحاد الاشتراكي، والذي كان منفيًا خارج البلاد بسبب مواقفه المعارضة للنظام بالمغرب. وهو ما شكل انفراجًا سياسيًا بكل المقاييس وبداية إصلاح جدي استطاع خلق الثقة بين الأحزاب والنظام ومن ثمة بين الشعب والنظام، وأساس مسلسل الإصلاح الذي سيقوده الملك الحالي محمد السادس بعد وفاة والده عام ١٩٩٩. (الكروي، ٢٠١٧)

المحور الخامس: الإصلاحات في عهد الملك محمد السادس

تولى الملك محمد السادس العرش عام ١٩٩٩، بعد وفاة والده الحسن الثاني، وارثًا بذلك مجموعة من التحديات سواء على المستوى السياسي وبخاصة بعد الانفراج الديمقراطي الذي بدأه الحسن الثاني أو على المستوى الاجتماعي والاقتصادي مع استمرار وجود مجموعة من المشاكل والمطالب وعلى رأسها الحياة الكريمة وإيجاد حلول فعّالة للقضاء على البطالة والفقر، والاهتمام بالتعليم والصحة، والإفراج عن المعتقلين السياسيين والاعتراف بالمكون الامازيغي، والاهتمام بالفئات والمناطق المهمشة. (https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/12/28)

وعرفت السنوات الأولى من حكم الملك الجديد للمغرب اهتمامًا واضحًا بالمناطق المهمشة من التنمية وأيضًا بالفئات المهمشة وعلى رأسها الفقراء وذوي الاحتياجات الخاصة. ثم انتقل

المغرب إلى مرحلة الخطوات الملموسة والجادة حيث تم تأسيس ديوان المظالم عام ٢٠٠١، والذي كان الهدف منه هو خلق نوع من التواصل بين المواطنين وبين المصالح الحكومية، ورفع المظالم. وشهد عام ٢٠٠٣ تأسيس هيأة الإنصاف والمصالحة الذي يعد تجربة رائدة في مجال حقوق الإنسان بالمغرب ودخول المغرب في مرحلة العدالة الانتقالية. والتي تأسست بمقتضى قرار ملكي بتاريخ ٦ تشرين الاول ٢٠٠٣، إذ تم تأسيس لجان للحقيقة والإنصاف والمصالحة، وتمت المصادقة على نظامها الأساسي بموجب ظهير صدر في ١٠ نيسان عام ٢٠٠٤ ، وجاء التأسيس للهيأة تزامنًا مع الإفراج عن مئات السجناء السياسيين وسجناء الرأي، وتقديم التعويضات المالية لضحايا الاعتقالات وانتهاكات حقوق الإنسان ولعائلاتهم، ومحاولة فتح صفحة جديدة مع المواطنين وتحقيق نوع من المصالحة وجبر الضرر المادي والنفسي. (حداد، ٢٠٢٤)

وفي عام ٢٠٠٤ صدرت مدونة الأسرة التي طورت الحقوق الاجتماعية للمرأة بالمغرب وشكلت قفزة نوعية تمكنت معها المرأة من الحصول على حقوق عدة وفي جميع حالاتها (زوجة وأم ومطلقة وأرملة) وشكلت بداية لمكتسبات جديدة لها، وهو ما ساعد أيضًا في انخراط المرأة إلى جانب الرجل في الاحتجاجات بعد ذلك بكل سلمية، وهو ما لا يمكن إغفال أهميته على أساس أن المرأة تشكل أكثر من نصف المجتمع المغربي. (https://alislah.ma)

وتم الاهتمام بإصلاح القضاء والعمل على تعزيز استقلاليته ودعمه بإنشاء محاكم مختصة كالمحاكم الإدارية والتجارية وقضاء الأسرة. وهي مقتضيات في غاية من الأهمية لحساسية جهاز القضاء ودوره داخل الدولة والمجتمع.

وبما أن الدين يعد أحد مكونات المجتمع المغربي فقد كان للحقل الديني نصيبه من الإصلاح إذ تمت إعادة هيكلته بما يتلاءم وخصوصية المجتمع المغربي، إذ تم نهج سياسة تهدف إلى حماية مبادئ الإسلام، مع التركيز على نشر مبادئ الدين المعتدلة والبعيدة عن التطرف والغلو، وعلى هذا الأساس تم تأسس مجالس علمية بكل المدن المغربية مع تكوين أطرها وتخريج أفواجًا من المرشدات الدينيات تولوا مهمة توجيه وتوعية المواطنين في الجانب الديني. (مصطفى، ٢٠٠٨، ص١٦)

الخاتمة

شهد المغرب العربي اولى الإصلاح في مجالات مختلفة وعبر ازمنة وملوك كان لهم دور كبير في نشرها، ومن ابرز النتائج التي وصل اليها البحث:

-إن رهن مصير هذه التجارب الاصلاحية التي تبنتها السلطة المركزية في المغرب العربي، في الاعتماد على الخبرة الأوربية والاقتباس عن الآخر، كان دليلا قاطعا على وجود أزمة إصلاح رسمي.

- دوامة من القراءات والتجارب التي افتقرت الى منطق الاستمرارية، وجد البايات والسلاطين العلويين أنفسهم معها عاجزين عن صناعة حل شمولي واستمراري، يفضي بالإصلاح المعتمد الى الديمومة وبذلك الوصول إلى النتائج المرجوة.

- إن رجال السلطة المركزية لم يكن بمقدورهم يومها مقاومة الضغوط التي كانت تمارسها الدول الأجنبية على المنطقة، ولم يكن للإصلاح أي معنى أمام تردي الأوضاع الداخلية.

- وبالرغم من المحاولات الإصلاحية التي عرفتها البلاد التونسية على عهد البايات خلال الفترة الممتدة من بداية القرن التاسع عشر إلى احتلال تونس عام ١٨٨١، جلها اصلاحات فوقية اللحظة، نابعة من راهنية شخصية معينة تنتهي سيرورتها بوفاته، مما يؤجل أو ينتهي معه كل ما تم بناءه تحت مبررات انها لا تتوافق والمرحلة أو انها قد تكلف خزينة الدولة ما لا يحمد عقباه.

- كذلك افتقرت التجارب الإصلاحية بغض النظر عن بعض ايجابياتها، إلى مشاريع إصلاحية شاملة ترمي إلى تحديث المجتمع تحديثاً جذرياً ينطلق مما هو فكري وتسيير سياسي جديدة، الأمر الذي يستوجب تنزيله قناعات حقيقية نابعة من الرغبة العارمة لفكرة الإصلاح، والتي تفترض تضحيات سلطوية يؤمن بها الجميع، الشيء الذي وجدناه غائبا عن هذه التجارب الإصلاحية.

- حتى لا نكون مثاليين الواقع البنيوي للمنطقة المغاربية لم يكن يومها أرضية صلبة على أساسها تقوم مقتضيات التحضر والرقي بمعانيهما الحقيقية .

-وعليه، فإن الشعب لم يلمس آنذاك إيجابيات الإصلاحات والتحديثات التي رفعت كشعارات كون جلها رأت فيه إصلاحاً فوقياً هُمش خلالها وجودها كمكون أساسي، مما ادى بها الى التعبير عن رفضه في أشكال انتفاضية وثورات داخلية حملت شعار العصيان .

sources

1-Abdul Wahab Al-Kayali and others, (1990),Encyclopedia of Politics, Vol. 1, Arab Institution for Studies and Publishing, Beirut , p. 123

2-Jamil Hamdaoui, Morocco and Modernity, on the link https://www.aljabriabed.net/n81_03hamdaoui.(1).htm

3-Constantine Zuriq, (1996),Characteristics of Modernity, Dar Toubkal for Publishing, Casablanca, p. 10

4-Fathi Al-Tariki, (2003),Modernity and Post-Modernity, Dar Al-Fikr, Damascus, p. 215

5-Muhammad Al-Niya, (2011),The Problem of Reform in Contemporary Morocco, on the link https://www.hespress.com/Issue-of-Reform-in-Al-Maghreb-Al-Mu'asir-41707.html

6-Muhammad Abdul-Baqi Al-Harmasi,(1992), Society and State in the Arab Maghreb, Center for Arab Unity Studies, Beirut, p. 67

7-Odile Moreau, (2014),Reform Movements and Reform of State Systems in the Countries of The Maghreb during the nineteenth and twentieth centuries, Dar Abi Raqraq, Rabat, p. 41

-8-The same source, p. 38

9- The same source, p. 40

10 -The same source, p. 44

11 -The same source, p. 228

12 -The same source, p. 231

13 -Abdel-Ilah Belqaziz,(2018), Reform and its relevance among the priorities of political and cultural reform, Maghreb Center for Studies in Human Sociology, Rabat, p. 67

14 -Mohammed Al-Niya, the same source,

15 -Youssef Mohammed Bennaser, Moroccan reformist thought and the issue of religious reform, at the link https://afkaar.center/

16 -The Makhzen, which is a concept used in Moroccan history to refer to the administrative apparatus overseeing the management of the country’s affairs, headed by the Sultan.

17 -Al-Zubayr Mahdad, The Failure of Top-Down Reforms: A Lesson from the Moroccan Experience, at the link https://elaph.com/Web/opinion/2015/7/1021594.html

18 -Tariq Al-Bishri, (1994),Intellectual and Institutional Reform and Future Challenges, Al-Mantalaq Magazine, Issue 108, Morocco, p. 43

19 -Mohammed IV, Reform Design Plan, at the link https://www.habous.gov.ma/daouat-alhaq/item/2227

20 -Jamal Haimer, Sidi Mohammed bin Abdel Rahman, a Model for the Renewing Sultan, at the link http://saidbengrad.free.fr/inv/himeur/benabderrahma.htm

21 -Abbas Arhila, The Reform Movement in Modern Morocco, at the link https://machahid24.com/etudes/23719.html

22 -The same source

23 -Reform and Renewal in the Era of the Alaouite State, Da'wat Al-Haq Magazine, Issue 106, Morocco, at the link https://www.habous.gov.ma/daouat-alhaq/item/2768

24 -The same source

25 -Ahmed Soualem, Religious Reform in Morocco in the Nineteenth Century, Al Bayan Magazine, Issue 381, at the link https://www.albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=6519

26 -Colonial Competition 1894-1912, at the link https://www.habous.gov.ma/publicationss/156١٩١٢-١٨٣٠-من-المغرب-

27 -The same source
28 -Morocco: The Encroachment of European Powers in the Nineteenth Century, at the link https://fanack.com/ar/morocco/history-of-morocco/morocco-encroaching-european-powers-in-the-19th-century/
29 -The same source
30 -John Waterbury, (2004), The Emir of the Faithful, the Monarchy and the Moroccan Political Elite, 2nd ed., Al-Ghani Publishing House, Rabat, p. 68
31 -Abdel Salam Mohamed Al-Baqash, (1993), The Life of Mohammed V in the Field of Liberation and the Basic Structures for Building the Modern Moroccan State, Da'wat Al-Haqq Magazine, Issue 299, August
32 -The same source
33 -Samir Sabry Abdel Aziz, Mohammed V and His Role in the Moroccan National Movement 1927-1961, Kan Historical Magazine, Year 13, Issue 48, pp. 184-185
34 -Rom Landau, (1979),Mohammed V since his accession to the throne of Morocco until the day of his death, Dar Al-Afaq Al-Arabiya, Beirut, p. 75
35 -The same source, p. 128
36 -Mahmoud Saleh Al-Karawi, (2017), The Role of Hassan II in Political and Constitutional Reform in Morocco 1993-1999, Al-Zaman Newspaper, Baghdad
37 -The same source
38 -Consensual Alternation When the Left Headed the Moroccan Government, on the website https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/12/28
39 -Lahcen Haddad, King Mohammed VI, A Quarter Century of Reforms, Elaph Electronic Blog, Issue 8569, October 2024
40 -https://alislah.ma/ربع-قرن-من-حكم-الملك-محمد-السادس-مشاري/
41- Mustafa Mohsen,)2008),Political Participation and Prospects for Democratic Transformation in the History of Contemporary Morocco, Arab Journal of Political Science, Issue 14, Beirut, p. 16